أولويات الإعمار وإعادة التأهيل

اليمن

CIPE

ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصاديه - اليمن

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

YBC
نادي الأعمال اليمني
Yemeni Business Club

عندما يتم الحديث عن الاقتصاد وتحدياته ومستقبله تحضر السياسة بتعقيداتها ومتغيراتها لتلعب أثراً بالغاً فيه، وهو ما يتجلى في الظروف الراهنة التي تشهدها اليمن منذ أكثر من عامين حيث إنعكست تأثيراتها السلبية على الأوضاع الإقتصادية والإنسانية والإجتماعية مخلّفة واقعاً مُريعاً كان القطاع الخاص اليمني أحد أهم المتأثرين به بل والمتضررين منه.

ومن منطلق حرص القطاع الخاص اليمني على عودة الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي وما تقتضيه المسئولية الإجتماعية تجاه الشعب اليمني فإنه يحاول جاهداً القيام ببعض الأدوار التي تهدف إلى الحدّ من الآثار السلبية لهذه الأزمة، ورغم صعوبة التدخلات ومحدودية القنوات المتاحة، فقد قام بجهود جيدة في أعمال الإغاثة الإنسانية وتوفير السلع الأساسية، ناهيك عن تقديم المقترحات الهادفة إلى تصويب السياسات الإقتصادية الخاطئة والحدّ من الإختلالات التي تضاعف من الظروف الصعبة التي يواجهها المواطنين اليمنيين.

إننا في فريق الإصلاحات الإقتصادية (وهو فريق يضم أبرز قيادات القطاع الخاص وخبراء إقتصاديين وممثلي منظمات مجتمع مدني) لم نتوقف عند الإهتمام بأدوار القطاع الخاص العاجلة التي تتطلبها الظروف الراهنة في الجانب الإغاثي والإنساني وإنما نسعى إلى تقديم رؤية من شأنها أن تُسهم في إستعادة النشاط الإقتصادي وإعادة الإعمار وفق منهجية تقوم على الشراكة والمسئولية والشفافية.

وتعدّ هذه الورقة محاولة هامة من قبل الفريق تتضمن تصورات للأدوار المفترضة في مرحلة إعادة الإعمار لكافة اللاعبين في الشأن الإقتصادي اليمني ؛ حكومة وقطاع خاص ومنظمات دولية ودول مانحة، وهي خلاصة نقاش عميق وجادّ من قبل أعضاء الفريق نأمل من خلاله أن تشكل خارطة طريق للعمل المستقبلي المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والدول المانحة والمنظمات الدولية.

أودّ في الختام أن أعبر عن الشكر لمركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE على دعم كافة جهود وأنشطة الفريق وتسهيل إجتماعاته المثمرة داخل اليمن وخارجه.

أحمد أبوبكر بازرعه

رئيس الفريق

جدول المحتويات

مقدمة..4

1. الأداء الاقتصادي اليمني خلال الفترة الماضية 5

1-1 مستوى الأداء الاقتصادي 2006-2010..5

1-2. مستوى الأداء الاقتصادي خلال الفترة 2012 -2014...6

1-3. مستوى الأداء الاقتصادي خلال العامين 2015 – 2016...7

2. الآثار الناتجة عن الصراع والحرب في اليمن 2015-2016:..8

3. السياسات والأولويات في الفترة المقبلة:...11

السيناريو الأول: استمرار الحرب والصراع لسنوات قادمة...11

1.تحييد الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل المعيشة، من خلال..11

2.تحسين الأوضاع الإنسانية وخاصة للفئات الأكثر تضرراً، من خلال...11

3. مساعدة القطاع الخاص على البقاء في ظل الحرب، وذلك من خلال...12

السيناريو الثاني: إنهاء الحرب وتحقيق السلام...12

1.الأولويات السياسية والأمنية والتي تضمن استعادة الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات العامة..............13

2.الأولويات الإنسانية وإعادة الإعمار..13

3.أولويات تحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش سبل المعيشة..13

4.أولويات تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص...14

4. شركاء التنمية ودورهم المساند في تنفيذ الأولويات والسياسات المطلوبة...15

4-1. دور ومهام القطاع الخاص..15

4-2. دور المنظمات الدولية والدول المانحة...17

قائمة المراجع 19

مقدمة:

تعد اليمن إحدى اقل الدول نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحتل مركزاً متأخراً في مؤشرات التنمية البشرية العالمية، حيث تصنف اليمن ضمن قائمة الدول منخفضة التنمية وتحتل المركز 160 من بين 187 دولة وفقاً لتقرير التنمية البشرية العالمي 2015، حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية في اليمن حوالي 0.498 مقارنة بحوالي 0.505 لمتوسط الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وحوالي 0.686 للدول العربية (1). كما حققت اليمن خلال السنوات 2001 - 2013 معدل نمو سنوي متوسط متواضع جداً وصل إلى حوالي 2.8% فقط وهو أقل من معدل النمو السكاني البالغ 3% سنوياً، بمعنى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يحقق أي نمو يذكر بل أنه شهد تراجعاً خلال الفترة (2)، إلى جانب ارتفاع نسبة الفقر 54% والبطالة، والأمية 41% في أوساط السكان.

لم تشهد اليمن فترات استقرار طويلة تمكنها من تحقيق أهدافها التنموية المنشودة، حيث وقع اليمن ضحية الصراعات المسلحة والعنف المتكرر بين النخب السياسية والحركات المسلحة، إلى جانب الأنشطة الإرهابية خلال العقود الماضية، الأمر الذي انعكس في محدودية الاستقرار السياسي والأمني، وما ترتب عليه من هشاشة نظام الحكم في المركز ومنافسة السلطات القبلية والاجتماعية لسلطة الدولة، وبالتالي ضعف في النظم الإدارية والمالية المعمول بها، وتزايد معدلات الفساد، ومحدودية الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية التي يزخر بها اليمن في بناء اقتصاد حديث متنوع وقابل للنمو المستدام.

خلقت الصراعات المسلحة وهشاشة الأوضاع السياسية والأمنية، وضعف سيطرة الحكومة المركزية على أراضيها وبالذات مناطق الأطراف ومناطق النزاعات القبلية المتجذرة تداعيات محلية وإقليمية ودولية أثرت في مجملها على وضع الدولة وأسهمت في عجزها عن تحقيق أهداف التنمية المنشودة التي استهدفتها خطط واستراتيجيات التنمية، والتي انعكست في محدودية تلبية الاحتياجات السكانية من خدمات بنى تحتية أو خدمات التنمية البشرية، ويتضح ذلك بصورة جلية في عجز اليمن عن تحقيق أيٍ من أهداف التنمية الألفية أو حتى الاقتراب من تحقيقها.

أفرزت الصراعات السياسية وما نتج عنها من حروب مدمرة وآخرها الحرب الأهلية منذ مارس 2015 وحتى الأن وما ترتب عليها من تدخل إقليمي في الشأن اليمني ضغوطاً اقتصادية واجتماعية كبيرة أسهمت في تفاقم الأداء الاقتصادي وتدهوره بصورة حادة نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي العام والخاص وحالة الحصار المفروضة على البلد، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وبالذات البنى التحتية والمؤسسية الأمر الذي انعكس في تدني مستوى الدخل وتزايد معدلات البطالة واستشراء الفساد وسوء توزيع الموارد والثروات. إلى جانب تدهور الجانب الاجتماعي المتمثل في تزايد حالات النزوح والقتل واللجوء والتشريد وتزايد حالات سوء التغذية وتفشي الأمراض الوبائية وما صاحب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان.

هذه الورقة تستهدف تقييم الأداء الاقتصادي اليمني خلال السنوات الأخيرة وبالذات خلال العامين 2015، 2016 والذي شهد فيه اليمن وما يزال صراعاً مسلحاً واسعاً، وتدخلاً خارجياً توقفت بسببه معظم العمليات الإنتاجية والاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية. كما تستهدف أيضا تحديد القطاعات الأكثر تضرراً من الصراع، فضلاً عن تقديم مقترحات بالأولويات والتدخلات الاقتصادية الكلية والقطاعية اللازمة لإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في ظل الصراع وما بعد انتهاء الصراع، وتحديد الأدوار المختلفة لكافة شركاء التنمية وبالذات

- (1) UNDP، تقرير التنمية البشرية 2015.
- (2) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2013.

القطاع الخاص والمانحين إلى جانب القطاع الحكومي خلال المرحلة المقبلة.

1. الأداء الاقتصادي اليمني خلال الفترة الماضية:

من المؤكد أن جزء كبير من الأداء الاقتصادي لليمن خلال الحرب الأخيرة له ارتباط وثيق بمستوى الأداء الاقتصادي الكلي خلال الفترات السابقة وبالذات ما قبل الثورة الشعبية في العام 2011، حيث كان الاقتصاد اليمني يواجه العديد من التحديات الهيكلية والتي كانت تحد من نموه وتطوره، بل ومثلت أحد العوامل المهمة التي سرعت في انهياره خلال العامين 2015 - 2016 وعلى رأس تلك التحديات ضعف مستوى خدمات البنية التحتية، وضعف تنمية الموارد البشرية ، وضعف القدرات التمويلية للاقتصاد، ومحدودية القدرات الإنتاجية للاقتصاد وانخفاض مستوى الإنتاجية، وضعف جاذبية البيئة الاستثمارية.
ويمكن تتبع مستوى الأداء الاقتصادي وبصورة مختصرة من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية خلال مراحل متعددة، وذلك على النحو الآتي:

مستوى الأداء الاقتصادي 2006-2010.

اتسم الوضع الاقتصادي العام في اليمن قبيل اندلاع الثورة الشبابية الشعبية مطلع شهر فبراير 2011م بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي مقارنة بالاحتياجات التنموية، وما تتطلبه العملية التنموية من موارد وإمكانيات لازمة لتحقيق أهداف التنمية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية على النحو الآتي:

- ضعف معدلات النمو الاقتصادي الكلي اللازم لإحداث تغير حقيقي في مستوى دخل الفرد وأحداث تنمية اقتصادية حقيقية 3.9% خلال السنوات 2006 - 2010 مقارنة بمعدل نمو سكاني سنوي وصل إلى 3% (3) وبالتالي ضعف معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وضعف فرص خروج غالبية الشعب من دائرة الفقر والعوز، وما نتج عن ذلك من ارتفاع مستويات الفقر لتصل إلى حوالي 42% من السكان وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام 2009، فيما تشير بعض التقديرات الأخرى إلى ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى 58% من السكان (4)، وزيادة حدة مشكلة الأمن الغذائي وتزايد معدلات سوء التغذية، حيث بلغت 32% (5)من السكان، وارتفعت معدلات البطالة بنسبة تصل إلى 18.6% في عام 2010. وعليه ضعفت قدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد فرص عمل لحوالي 200 ألف كداخلين جدد إلى سوق العمل سنوياً، فضلاً عن تركز البطالة بين الشباب (15-24 سنة) بنسبة 53% (6).
- هيمنة القطاع الخدمي على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث بلغت حصة القطاع الخدمي خلال الفترة 2006 - 2010 حوالي 49.2% من الناتج المحلي الإجمالي (7)، وبلغت حصة قطاع النفط والغاز حوالي 28%، فيما تصل مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية (زراعة، صناعة، بناء وتشييد) - والتي يعول عليها في عملية التراكم الرأسمالي والتنموي وتوفير احتياجات السكان من السلع المختلفة اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي - إلى حوالي 22.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، وهذا بطبيعة الحال مثل اختلال في العملية التنموية في اليمن.
- على الرغم من الأخذ بالنظام الرأسمالي القائم على أساس الحرية الاقتصادية وتوسيع الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص، إلا أن إسهام القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والاجتماعية ما يزال محدوداً، حيث لم تتجاوز مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي

3-الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2013.
4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربي 2009.
5- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، متطلبات التنمية لتعزيز بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، 2010.
6- المصدر السابق مباشرة.
7- المصدر السابق مباشرة.

الإجمالي نسبة 53% في المتوسط خلال الفترة وهذا يكشف طبيعة الخلل في جانب العلاقات المنظمة لدور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية.

- ضعف الاستقرار والاستدامة المالية، وضعف الدور التنموي للموازنة، حيث تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات العامة من32.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2006 إلى 22.9% في 2009 ، إلى جانب اعتمادها على مصادر إيراديه غير مستقرة وغير آمنة تتمثل في الإيرادات النفطية بصفة خاصة وبنسبة تصل إلى 62.2% في 2010م (8)، كما تبين تقارير الموازنة العامة غلبة النفقات الجارية (نفقات حتمية) على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية التي يعول عليها في تعزيز طاقات النمو الاقتصادي الكلي، حيث بلغت الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية والاستثمارية 17.3% فقط من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة.
- تزايد عجز الموازنة بصورة كبيرة ليصل إلى -9.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، وبلغ متوسط عجز الموازنة العامة الكلي خلال الفترة 2006 – 2010 حوالي -4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل مرتفع يفوق العجز الآمن وفقاً للمعايير الاقتصادية المالية العالمية، وتزداد خطورة العجز إذا ما نظرنا إلى كيفية تمويله، حيث أظهر الأداء الفعلي للموازنة العامة أنها اعتمدت بشكل متزايد على التمويل المحلي من مصادر حقيقية (أذون الخزانة) ومصادر تضخمية (إصدار نقدي جديد) وهذا بدورة أثر بصورة سلبية على الأداء الاقتصادي الكلي سواءً من حيث النمو الاقتصادي أو زيادة معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.
- شهدت الفترة 2006 – 2010 تراجعاً كبيراً في قيمة العملة الوطنية وبالأخص في عام 2010، حيث بلغ معدل التراجع حوالي 8.4%، كما بلغ معدل التضخم السنوي في المتوسط حوالي 11.3%، الأمر الذي أسهم في تراجع المستوى المعيشي للسكان.
- ضعف الدور التنموي للقطاع المصرفي والمتمثل في توفير التمويل اللازم لعملية التنمية، حيث انخفضت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموارد المتاحة للقطاع المصرفي، ويزداد ضعف الدور التنموي للقطاع للمصرفي بملاحظة محدودية القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض والتسهيلات التي يقدمها واتجاه معظم هذه القروض نحو تمويل التجارة على حساب القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد (صناعة، زراعة وصيد، تشييد وبناء).

2-1. مستوى الأداء الاقتصادي خلال الفترة 2012 -2014.

أدى التدهور في المشهد السياسي والأمني خلال العام 2011 (عام الثورة الشبابية الشعبية) إلى تراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية بدرجة غير مسبوقة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب بلغ 12.7% (9) وحققت الموازنة العامة عجزاً بمقدار 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي وتمويله من مصادر تضخمية وسجل الميزان التجاري عجزاً بمقدار 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت معدلات التضخم خلال العام بنسبة تصل إلى 23%، وتراجعت قيمة العملة الوطنية (10).

ومع استقرار الأوضاع السياسية عقب التوقيع على المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني عادت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى التحسن من جديد وإن كانت بصورة بطيئة، فيما ظلت مؤشرات أخرى سلبية، ويمكن استعراض أبرز المؤشرات في الآتي:

8- وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، أعداد مختلفة.

9- البنك الدولي، اليمن – الآفاق الاقتصادية /http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen publication/economic-outlook-fall-2016

10-وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012 - 2014.

- عاد الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق معدلات نمو إيجابية من جديد خلال العامين 2012 - 2013 بلغت 2.4% و4.8%، ويرجع ذلك للجهود التي بذلتها حكومة الوفاق الوطني في توفير متطلبات واحتياجات الإنتاج والتشغيل في القطاعات المختلفة، وعلى رأسها الاستقرار الأمني والاقتصادي النسبي وتوفير المشتقات النفطية والكهرباء، إلى جانب الدعم الكبير المقدم من مجتمع المانحين لليمن خلال الفترة سواءً في صورة مساعدات إنسانية أو دعم للمشاريع الاستثمارية الحكومية.
- نتيجة لعودة التوتر من جديد بين المكونات السياسية المختلفة خلال العام 2014 ووجود اختلالات أمنية كبيرة وصلت إلى حالة الحرب في بعض المحافظات وعدم قدرة الحكومة على توفير المشتقات النفطية لأشهر عديدة خلال العام بسبب عدم توفر الموارد الملية الكافية، والاعتداءات المستمرة على خطوط نقل الطاقة فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام وسجل معدل نمو سالب وصل إلى 0.2% (11).
- على الرغم من توقف العديد من القطاعات الحكومية عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها خلال الفترة 2011 - 2013 نتيجة الأزمة السياسية التي شهدتها اليمن، إلا أن القطاع الخاص لم يستطع الاستفادة من تلك المتغيرات ولم يتمكن من زيادة معدلات إنتاجه لتعويض النقص في إنتاج القطاعات الحكومية، حيث ظلت مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة مقاربة لنسبته خلال السنوات السابقة وبنسبة متوسطة بلغت 56%(12). فقط. وهذا يشير إلى عمق الاختلالات في بنية النظام الاقتصادي اليمني ومحدودية دور القطاع الخاص في لعب دور اقتصادي مميز يسهم في تسريع عملية التنمية في اليمن.
- استمرت الموازنة العامة للدولة في تحقيق عجوزات مالية كبيرة كان أعلاها في 2013 بنسبة 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي (13)، ويرجع ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة وتزايد الإنفاق العام.
- في جانب المؤشرات النقدية والأسعار تشير البيانات المتوفرة إلى تراجع معدل التضخم خلال الفترة 2012 - 2014 إلى أقل من 10%، إلى جانب استقرار قيمة العملة المحلية عند 214.9 ريال / دولار، فضلاً عن تزايد الاحتياطي الخارجي من العملات الأجنبية، ليصل في أعلى مستوياته وبمبلغ 5.6 مليار دولار في 2012.)(14)

وبناءً عليه، يمكن القول أنه وعلى الرغم من الإمكانيات الشحيحة التي كانت لدى الحكومة خلال هذه الفترة، إلا أن مستوى الأداء الاقتصادي كان جيداً مقارنة بفترات سابقة.

3-1. مستوى الأداء الاقتصادي خلال العامين 2015 – 2016.

مع بداية العام 2015 بدأت الأزمة السياسية بالاستفحال وتحولت إلى حالة حرب أهلية في عدد من المحافظات اليمنية وصلت إلى حالة الحرب الشاملة بعد التدخل الإقليمي فيما سمي بعاصفة الحزم لدعم الحكومة المعترف بها دوليا في شهر مارس من العام نفسه، والتي على إثرها دخل الاقتصاد اليمني في مرحلة من الركود التضخمي نتيجة لعدد من الأسباب أهمها:

- توقف جزء كبير من العمليات الإنتاجية في الاقتصاد لعدم وجود الطاقة اللازمة لعملية الإنتاج (كهرباء، مشتقات نفطية)، وتحول المشتقات النفطية إلى سوق سوداء بأسعار مضاعفة.
- غياب الحكومة عن المشهد الاقتصادي وتوقف كامل البرامج الاستثمارية العامة، وجزء كبير من الاستثمارات الخاصة.

11- البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.
12- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2013.
13- البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.
14–البنك الدولي، مصدر سبق ذكره

- توقف القطاع النفطي عن العمل بصورة كلية، وبالتالي توقف جزء كبير من الإيرادات العامة.
- توقف دعم المانحين باستثناء الدعم المخصص للجوانب الإنسانية، ومغادرة السفارات والمنظمات الأجنبية العاملة في مجال التنمية.
- هروب جزء كبير من رأس المال المحلي للخارج للبحث عن فرص استثمارية في مناطق آمنة.
- وجود حالة من الحصار البحري والجوي المفروض على التجارة الخارجية.

كل هذه العوامل وغيرها أسهمت في تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة مخيفة وإن كانت لا توجد إحصاءات حقيقية وإنما توقعات أولية بقيم هذه المؤشرات، حيث تشير تقديرات البنك الدولي (15) إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب يصل إلى 28.1% خلال 2015، وتحقيق عجز في الموازنة العامة بأكبر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى 39.4% وتراجع الاحتياطيات الخارجية إلى مستوى خطير يكفي لتغطية الواردات لمدة شهرين فقط. فيما تقدر وزارة التخطيط والتعاون الدولي نسبة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي -34.6% في 2015، وحوالي -12.8% في 2016 (16) ونسبة عجز الموازنة العامة بناءً على تقارير أولية لوزارة المالية يصل إلى -15.4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015، و -7% عام 2016 يمول بالكامل من مصادر تضخمية (الاقتراض المباشر من البنك المركزي).

ونتيجة لسوء استغلال موارد النقد الأجنبي من قبل الحوثيين وعبثهم بالاحتياطي الخارجي فقد شهدت أسعار صرف العملات الأجنبية قفزات كبيرة خلال العامين 2015 – 2016 ليتجاوز الدولار ولأول مرة حاجز الـ 310 ريال/دولار في سوق الصرافة مقارنة 250 ريال /دولار كسعر رسمي لدى البنك المركزي، بما لذلك من آثار مدمرة على مستوى المعيشة للمواطن أهمها زيادة مستويات الأسعار لكافة السلع، وزيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع، وتآكل المدخرات بالعملة المحلية وصعوبة الوصول للخدمات الأساسية والغذاء وتزايد معدلات الفقر وسوء التغذية. وقد زاد من خطورة الوضع قرار نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي من صنعاء إلى عدن وإقحام البنك كأداة حرب بين الفرقاء.

وبالنسبة للقطاع الخاص تشير بعض المصادر المتوفرة(18) إلى تراجع أداؤه الاقتصادي بصورة كبيرة خلال العامين 2015، 2016 نتيجة لإغلاق نسبة كبيرة من منشآت القطاع الخاص أبوابها وبالذات المنشآت الصغيرة والمنشآت التي تملكها المرأة وذلك لصعوبة حصولها على مصادر الطاقة (كهرباء، مشتقات نفطية)، فضلاً عن تسريح هذه المنشآت وغيرها للعمالة وتخفيض ساعات العمل اليومي إلى جانب تعرض العديد من منشآت القطاع الخاص للتدمير جراء الحرب وتقييد حرية التجارة وعدم وضوح مستقبل مناخ الأعمال وصعوبة الوصول إلى التمويل.

2. الآثار الناتجة عن الصراع والحرب في اليمن 2015-2016:

من المؤكد أن الحرب الأهلية الجارية في اليمن منذ قرابة العامين والتي تدور رحاها في عدد من المحافظات اليمنية، والتدخل الإقليمي من خلال الغارات الجوية على مختلف المحافظات والمناطق اليمنية قد أدت إلى أضرار بالغة بالاقتصاد اليمني، ويمكن تقسيم تلك الأضرار إلى قسمين: الأول الأضرار المباشرة للحرب المتمثل في القيمة المالية للأصول الاقتصادية المدمرة سواءً العامة أو الخاصة، والثاني يتمثل في تكلفة الفرصة البديلة التي خسرتها القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي توقفت بشكل جزئي/كلي عن العمل والإنتاج جراء الحرب وغياب مقومات السلامة الإنتاجية أو لعدم وجود موارد الطاقة اللازمة.

وعلى الرغم من عدم وجود تقييم دقيق لحجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد جراء الحرب المستمرة والتدمير

15- البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.
16- وزارة التخطيط الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد العشرون، نوفمبر 2016.
17- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي اليمني 2016 (تقرير غير منشور).
18- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد الحادي عشر، فبراير 2016.

المستمر للبنى التحتية والمنشآت العامة والخاصة الإنتاجية والخدمية وعدم قيام الجهات المعنية بعمل المسوحات الفنية اللازمة لتحديد حجم هذه الأضرار، إلا أن هناك بعض التقارير التي تشير إلى حجم هذه الخسائر، مع ضرورة التذكير أن حيادتيها موضع استفهام.
ففي جانب الخسائر البشرية تشير تقديرات الاحتياجات الإنسانية (19) الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية في ديسمبر 2016 إلى أن هناك ما يقدر بنحو 14 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأن 7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد منهم 3.3 مليون يعانون من سوء التغذية الحاد بما فيهم 462 ألف طفل وأن 14.4 مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي والرعاية الصحية المناسبة، كما وصل عدد ضحايا الحرب في اليمن إلى حوالي 47.9 ألف منهم 7.4 ألف قتيل وحوالي 40.5 ألف جريح. كما تشير تلك التقارير إلى وجود حوالي 18.8 مليون شخص يحتاجون إلى نوع من المساعدات الإنسانية، منهم 10.3 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية بما فيهم قرابة 3 مليون نازح. كما تشير أيضاً إلى تضرر حوالي 55% من المنشآت الصحية منها 17% توقفت كلياً عن العمل و38% توقفت بصورة جزئية، فضلاً عن تضرر حوالي 1,600 مدرسة منها 15% مدمرة كلياً و73% مدمرة بصورة جزئية، و10% يقطنها النازحون و2% محتلة من قبل المجموعات المسلحة.
أما في جانب الخسائر المادية فيشير تقرير تقييم الأضرار الغير منشور إلى تضرر البنية التحتية بشكل كبير جراء الحرب، حيث تم تقدير كلفة تلك الأضرار ب 19 مليار دولار. حيث أن الاشتباكات على الأرض والضربات الجوية المكثفة تسببت في التدمير الكلي أو الجزئي للعديد من المطارات، والموانئ، والجسور، والطرقات، والمواقع الأثرية والمنشآت سياحية والممتلكات الخاصة والعامة.

وفيما يخص القطاعات الاقتصادية تشير بعض التقارير الحكومية (20)إلى وجود خسائر في قطاع النفط والغاز بسبب توقف الإنتاج وصل إلى حوالي 4.1 مليار دولار خلال العام 2015. إلى جانب الخسائر المباشرة المتمثلة في تضرر مصفاة عدن جراء القصف، وتدمير أكثر من 90 ألف أسطوانة غاز وتضرر ميناء رأس عيسى النفطي، وأرصفة تفريغ الشحنات النفطية في ميناء الحديدة، إلى جانب عدد من المباني التابعة لوزارة النفط وفروعها.
كما تشير تقارير وزارة الكهرباء(22) إلى حدوث خسائر كبيرة في قطاع الكهرباء خلال الفترة 26 مارس 2015 حتى 16 مارس 2016 تصل إلى 2.2 مليار دولار، منها 1.7 مليار دولار خسائر المشاريع الممولة خارجيا، و300 مليون دولار الخسائر التجارية غير المباشرة (طاقة منقطعة)، و200 مليون دولار خسائر الأضرار التي تعرضت لها خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات التحويل، ومحطات التوليد في المدن الثانوية، فضلاً عن الأضرار الواقعة على المنشآت والمباني بما فيها المخازن التابعة لقطاع الكهرباء.
كما يعد قطاع النقل من أكثر القطاعات التي تعرضت لخسائر مباشرة وغير مباشرة نتيجة الحرب، حيث تعرضت العديد من منشآت هذا القطاع للتدمير (كليا وجزئيا) مثل المطارات والموانئ البحرية والبرية والطرق والجسور، إلى جانب توقف حركة النقل الجوي بصورة شبة كلية وتراجع حركة الملاحة البحرية في مختلف الموانئ اليمنية.
أما القطاع الخاص فقد لحقت به خسائر كبيرة جراء الحرب، كونه يستحوذ على الأنشطة الاقتصادية المختلفة باستثناء قطاع النفط والغاز وبعض القطاعات الحكومية الصغيرة، كما تشير إحدى الدراسات(22) خلال الفترة 2011 -2015 تمثلت في خسارة الناتج المحلي الإجمالي الثابت خلال العام 2015 حوالي 9 مليار دولار بافتراض تحقيقه معدلات نمو مساوية لتلك التي

19- OCHA، Yemen Humanitarian snapshot، October 2016.
20-وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد الرابع عشر، مايو 2016.
21-وزارة الكهرباء والطاقة، تقرير الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة في قطاع الكهرباء، 21 مارس 2016
22- نبيل محمد الطيري، تقدير الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية في ظل الحرب والصراعات2011-2015

كان يحققها في السنوات السابقة للصراع والحرب وإن كانت متواضعة. وقد تحمل قطاع تجارة الجملة والمطاعم والفنادق أكبر خسارة بحوالي 18.2% من إجمالي تلك الخسارة أي حوالي 1.6 مليار دولار بالأسعار الثابتة، يليه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة خسارة بحوالي 16.1%، وقطاع البناء والتشييد بنسبة 11.5%، والتمويل والتأمين والعقارات بنسبة 9.6%، والزراعة والصيد بنسبة 9.4%، ثم الصناعة التحويلية بنسبة 8%.

وبحساب إجمالي الخسائر التي لحقت بهذه القطاعات والتي تمثل جزء مهم من نشاط القطاع الخاص في اليمن إلى جانب قطاعات أخرى لم يتطرق إليها. ويلاحظ أن القطاع الخاص في اليمن قد تحمل حوالي 73% من إجمالي الخسائر التي لحقت بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2015 وبقيمة تقديرية تصل إلى 6.6 مليار دولار. وإذا ما تم إضافة الخسائر الناتجة عن تدمير المنازل الخاصة والمنشآت الصناعية والتجارية والزراعية ووسائل النقل الخاصة فإن إجمالي خسائر القطاع الخاص ستتضاعف بالتأكيد، فضلاً عن الخسائر التي لحقت به خلال العام 2016.

من ناحية ثانية أشار مسح تأثير الأزمة اليمنية على القطاع الخاص (23) الذي أعدته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضررا من النزاع وبنسبة تصل إلى 34٪ من إجمالي الشركات مقارنة بحوالي 17٪ من الشركات الكبيرة. كما أن الشركات العاملة في مجال الخدمات كانت الأكثر تضررا حيث توقفت حوالي 35% منها عن العمل مقارنة ببقية الشركات العاملة في القطاعات الأخرى.

ومن حيث المناطق الأكثر ضرراً على منشآت القطاع الخاص يبين التقرير أن حوالي 95% من منشآت القطاع الخاص في كل من عدن وتعز قد تضررت بصورة جزئية أو كلية. وفي المقابل كانت الأضرار التي لحقت بالشركات في صعدة أكثر كثافة وبنسبة 43٪ من إجمالي التكلفة التقديرية لمتوسط الأضرار. من ناحية ثانية تشير نتائج المسح إلى أن الغالبية العظمى من الشركات 73٪ ليس لديها إمكانية الحصول على التمويل منذ اندلاع الحرب وفقط 14٪ من الشركات حصلت قرض.

وإلى جانب الصراع والحرب ساهم غياب الحكومة عن المشهد الاقتصادي اليمني خلال العامين 2015 - 2016 وتعدد السلطات (حكومة شرعية، سلطة الأمر الواقع، عناصر المقاومة، السلطة القبلية والمحلية، ...) في تفاقم الوضع الاقتصادي وتزايد حدة الخسائر التي تعرض لها، ونشوء آثار سلبية متعددة. ويمكن إبراز ذلك في بعض المشاهد وأهمها:

- عدم القدرة على تشغيل قطاع النفط والغاز وتصديره للخارج، الأمر الذي انعكس في صورة أزمة في الموارد المالية بدأت ملامحها في عدم قدرة جميع الفاعلين المحليين على وضع وتنفيذ موازنة عامة يمكن أن تسهم في الحفاظ على العجلة الاقتصادية في البلاد، وعدم توقفها وصولاً إلى حالة العجز الكلي عن دفع رواتب الموظفين ومستحقات المقاولين.
- تنازع الصلاحيات المالية والنقدية بين الفرقاء المتحاربين وبالذات مهام وصلاحيات البنك المركزي وتوجيهه في خدمة الحرب بدلاً من خدمة الاقتصاد، الأمر الذي سيسهم في مضاعفة التدهور الاقتصادي للدولة، وتدهور قيمة العملة المحلية لتتخطى حاجز الـ 310 ريال/ دولار، ونفاذ السيولة المحلية المتاحة للبنك المركزي، وتآكل الاحتياطيات الخارجية لتصل إلى ما دون المليار دولار (24) بما في ذلك من مخاطر كبيرة وأضرار وخسائر اقتصادية يتحملها الاقتصاد والقطاع الخاص والمواطن العادي.
- انفلات قطاع التجارة بشقيها الداخلية والخارجية، ويمكن ملاحظة ذلك في نشوء السوق السوداء

23-UNDP ‹Small& Micro Enterprise Promotion Service-Rapid Business Survey: Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity.

24- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد العشرون، نوفمبر 2016

للكثير من السلع الأساسية وعلى رأسها المشتقات النفطية والغاز المنزلي والمساعدات الغذائية، فضلاً عن إنفاق ملايين الدولارات على استيراد سلع بدون أي ضوابط رقابية أو معايير وبالأخص بعد قرارات تحرير سوق المشتقات النفطية، إلى جانب وجود الكثير من السلع المقلدة والمغشوشة وبالذات المرتبطة بقطاع الطاقة الشمسية نظراً للإقبال الشديد على هذه المنتجات نتيجة انقطاع الكهرباء العامة بصورة كلية.

غياب النشاط الاقتصادي الشرعي وبروز أنشطة اقتصادية غير شرعية مثل التهريب والتهرب الضريبي والجمركي وأنشطة اقتصادية ضارة بالاقتصاد الوطني مثل تزايد معدلات هروب رأس المال الوطني نحو الخارج.

وبناءً عليه فإن هذه المتغيرات وغيرها قد أسهمت في تعميق الضرر الذي لحق بالاقتصاد خلال الفترة الماضية، كما أنه سيكون لها تداعيات وآثار سلبية على الاقتصاد مستقبلاً.

3. السياسات والأولويات في الفترة المقبلة:

تعكس النتائج والتقديرات السابقة حجم الخسائر الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد اليمني بمكوناته وفئاته وقطاعاته المختلفة جراء الصراعات السياسية والحروب، إلى جانب الخسائر الاجتماعية والنفسية الكبيرة التي يتم تناولها في هذه الورقة والتي تساوي أو تفوق حجم الخسائر والأضرار الاقتصادية. وتؤكد التجارب العالمية المختلفة أنه كلما استمرت الحروب والصراعات فإن الخسائر والآثار المدمرة على الإنسان والاقتصاد والبنى التحتية ومستوى المعيشة في تزايد مستمر.

ومع إدراك أطراف الصراع لهذه الحقائق وتصريحاتهم المستمرة بأهمية السلام وإنهاء الحرب والانتقال نحو البناء والتنمية من جديد، إلا أن المواقف الحالية تجاه مختلف القضايا تظهر عكس ذلك، الأمر الذي يشير إلى أن الآفاق المستقبلية لليمن تظهر سيناريوهين، يتمثل الأول في استمرار الحرب، والثاني في حالة الاتفاق وتحقيق مصالحة وطنية، ولكلا السيناريوهين سياسات وأولويات مختلفة يمكن استعراضها في التالي:

السيناريو الأول: استمرار الحرب والصراع لسنوات قادمة

يمثل هذا السيناريو الأسواء بالنسبة لليمن ويعني المزيد من المعاناة الاقتصادية والإنسانية يوماً بعد أخر ، إذ أنه كلما استمرت الحرب فإن ذلك يعني استمرار تدمير البنية التحتية الضعيفة ومقومات البيئة الاقتصادية الهشة وزيادة خسائر القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية وظهور المجاعة بشكل واسع، إلى جانب تزايد الخسائر الاجتماعية المتمثلة في ارتفاع أعداد القتلى والجرحى وتزايد عدد النازحين والمهجرين من ديارهم بما لذلك من آثار اجتماعية تتمثل في تزايد حدة الانقسامات المجتمعية وتفكك مكونات المجتمع وتنامي ظواهر الانتقام والإرهاب.

وبالتالي فإن النتيجة الحتمية هي ارتفاع تكلفة إعادة الإعمار، وصعوبة توفير وتأمين القدرات المالية والفنية والبشرية اللازمة لإعادة الإعمار مستقبلاً. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان في ظل هذا السيناريو المرعب أن يتم التركيز على السياسات والأولويات التي تحد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية جراء الحرب. وفي هذا السياق نقترح عدداً من تلك السياسات والتدخلات كالتالي:

1- تحييد الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل المعيشة، من خلال:

- تجنيب ما تبقى من بنية تحتية ومنشآت ومرافق اقتصادية الاستهداف المباشر من أطراف الحرب وبما يضمن ديمومة النشاط الاقتصادي وتدفق الموارد المالية بصورة سلسة.
- العمل على تسهيل تدفق السلع والخدمات من وإلى اليمن من خلال تسهيل إجراءات التفتيش التي

يتبعها التحالف العربي على حركة الأفراد والبضائع.

- دعم برامج التنمية الريفية المحلية لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات المجتمعية.
- تهيئة مناطق وممرات آمنة لوصول المساعدات وتحويلها نحو المستفيدين.

2- تحسين الأوضاع الإنسانية وخاصة للفئات الأكثر تضرراً، من خلال:

توفير المواد الغذائية الإغاثية ومياه الشرب النقية وكذلك المساعدات النقدية للمتضررين.

العمل على معالجة وتوفير الاحتياجات الطارئة لسوء التغذية.

تأمين الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات للمواطنين وخاصة توفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي، وتلبية الاحتياجات المحلية من الكهرباء والمياه بصورة منتظمة.

توفير الوسائل البديلة في المجال الصحي (مثل الفرق الطبية المتنقلة) للمرافق التي تضررت سابقا.

تقوية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة الأوضاع الإنسانية (السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية) من اجل الوصول الى الفئات اشد احتياجا باقل التكاليف.

دعم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لليمن وتعزيز جوانب التنسيق بين الجهود المحلية وجهود المانحين في هذا المجال.

3. مساعدة القطاع الخاص على البقاء في ظل الحرب، وذلك من خلال:

- العمل على تأمين مصادر الطاقة اللازمة لبقاء العمليات الإنتاجية والنقل، وبالذات المشتقات النفطية والسماح للقطاع الخاص باستيراد احتياجاته منها وفق ضوابط واضحة وبما لا يضر بالاحتياطي من العملات الأجنبية وبقيمة العملة الوطنية.
- التركيز على دعم مشاريع كثيفة العمالة وبالذات المشاريع الصغيرة والأصغر من خلال توفير مصادر التمويل، وتمويل برامج المبادرات الذاتية للشباب والمرأة ودعمهم في امتلاك الأصول الإنتاجية، وانشاء حاضنات الأعمال.
- مساعدة القطاع الخاص في إدارة المخاطر أثناء الحرب من خلال إعداد استراتيجية لمواجهة الأزمات.
- تسهيل الحركة التجارية من خلال ضمان حرية التجارة الخارجية وإبقاء جميع الموانئ مفتوحة أمام القطاع الخاص لضمان تدفق السلع.

وبالنسبة لأولويات الأطر المؤسسية اللازمة وفق هذا السيناريو فإننا نرى إنشاء هيئة وطنية لتنسيق الدعم الإنساني في اليمن نظراً لعدم وجود أي هيئة أو جهة حكومية تتولى هذا الدور في الوقت الراهن إلى جانب تشتت الدعم المقدم من مختلف الجهات وتضارب أولوياتها في بعض الأحيان، فضلاً عن ضعف آليات الرقابة والمتابعة الحالية على المنظمات والجهات التي تقدم الدعم الإنساني. وفي هذا السياق يمكن تمثيل كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الأجنبية في هذه الهيئة وبما يساهم في استعادة ثقة المواطنين في مقدمي الدعم وتعزيز التكافل الاجتماعي في المجتمع.

أما من حيث مناطق الاستهداف فإن الأولوية يجب أن تكون للمناطق الأكثر تضرراً من النزاع والمناطق التي تعاني من مستويات الفقر العالية وتواجه صعوبة في الوصول إلى الغذاء والدواء.

السيناريو الثاني: إنهاء الحرب وتحقيق السلام:

يفترض هذا السيناريو نجاح جهود الأمم المتحدة والمجتمع الإقليمي والدولي في الضغط على جميع الأطراف في اليمن لإنهاء الحرب وتوقيع اتفاقية سلام وتحقيق المصالحة الوطنية، وما يترتب عليها من تشكيل حكومة وطنية موحدة قادرة على مواجهة التحديات المختلفة والانتقال باليمن إلى بر الأمان بدعم ومساندة كبيرة من المحيط الإقليمي والدولي.

وفي ظل هذا السيناريو وعلى الرغم من تعدد الأولويات ومجالات التدخل المطلوبة وفي شتى الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية

التي تحتاجها الدول الخارجة من الصراعات ومنها اليمن للخروج من دائرة الهشاشة والأزمات المتعددة وانعدام الثقة فيما بين الأطراف المتصارعة وكذلك انعدام الثقة في مؤسسات وهياكل الدولة الحالية جراء الممارسات الخاطئة في الفترات السابقة واستخدامها بصورة سيئة لصالح فئات أو جماعات معينة.

هذا الجزء سيركز على عدد من الأولويات لها علاقة باستعادة الدولة سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية، إلى جانب الأولويات ذات العلاقة بأمن المواطن واحتياجاته الأساسية المتمثلة بالعدالة والتوظيف وتوفر الخدمات الأساسية، فضلاً عن أولويات دعم التحول المؤسسي (الإصلاحات المؤسسية) اللازم لتحقيق التنمية من جديد وبما يسهم في عودة اليمن إلى مضمار التنمية.

1- الأولويات السياسية والأمنية والتي تضمن استعادة الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات العامة:

- وقف الحرب وجميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى وضمان عودتها إلى ثكناتها.
- إطلاق عملية سياسية جديدة وواضحة المعالم والتوقيت الزمني تبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنتهي بالاستفتاء على الدستور الجديد وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.
- سحب الأسلحة المتوسطة والثقيلة من جميع المليشيات، وإعادتها إلى الدولة مع تجريم حيازتها والإتجار بها.
- إعادة تأهيل البرنامج الوطني لنزع الألغام والاستفادة من خبراته السابقة في جوانب التدريب والتأهيل وتطهير مناطق الصراع من الألغام والقنابل والذخائر غير المتفجرة، والتوعية بمخاطر الألغام والمتفجرات.
- إصلاح المؤسسات المسئولة عن الأمن وإعادة انتشار قوات الأمن، والاستفادة من التنظيمات الاجتماعية التقليدية في حل إشكاليات الأمن، وإعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان حماية حقوق الإنسان وتجريم انتهاكها وإصدار وتنفيذ قانون العدالة الانتقالية.
- تفعيل قواعد الحكم الرشيد وبالذات فيما يتعلق بتحديد إجراءات صارمة لمكافحة الفساد.

2- الأولويات الإنسانية وإعادة الإعمار:

حصر ومعالجة الأضرار الإنسانية وإعادة الإعمار للمناطق والفئات المتضررة من الأحداث والإسراع في استيعاب مصادر التمويل المتاحة لإعادة الإعمار (التعهدات السابقة للمانحين) والإعداد للمشاريع التي سيتم تمويلها.

إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الأحداث. مع إعطاء الأولوية للخدمات التعليمية والصحية، الطرق، الكهرباء، شبكات المياه، وتشجيع عودة الطلاب المنخرطين في الصراع إلى المدارس والجامعات.

ربط التدخلات الإغاثية بأهداف طويلة الأجل تساعد على تقوية التأهيل المبكر والسريع للمجتمعات والافراد وكذلك توفير سبل معيشية للأشخاص الذين فقدوا أعمالهم.

توفير المساعدات الإنسانية (عينية أو نقدية) للفئات المحتاجة وبالذات المتضررة من الحرب (النازحين، المهجرين، المتضررين، .....) من خلال الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم الإنساني لتقديم المساعدات وتنسيق الأعمال الإغاثية بين الجهات المتعددة المقدمة للمساعدات.

3- أولويات تحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش سبل المعيشة:

- إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية العامة المتوقفة وبالذات قطاعات النفط والغاز والكهرباء لما لها من دور في تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.
- تنويع مصادر النمو الاقتصادي عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وإعادة تنشيط قطاع السياحة.
- انتهاج سياسات اقتصادية كلية (مالية، نقدية، تجارية) رشيدة تسهم جميعها في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي اللازم لتهيئة بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة ومساعدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستدامة، وبالأخص فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم ودعم استقرار قيمة العملة الوطنية وتكوين احتياطيات كافية من العملات الأجنبية والحد من عجز ميزان المدفوعات.
- التركيز على المشاريع ذات الأثر التنموي الواضح والمباشر وذات الإمكانيات الهامة في خلق فرص التشغيل.
- منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص كأفراد وشركات تجارية وإعادة تأهيل وإصلاح ممتلكاتهم المدمرة وبالذات المساكن والمنشآت الصناعية والخدمية.
- حشد المزيد من الدعم الخارجي (القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية) بما يسمح بتمويل مشاريع إعادة الإعمار والمشاريع الجديدة اللازمة لتحقيق النمو.
- توسيع برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمبادرات الذاتية للشباب والنساء.

4- أولويات تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص:

توفير الخدمات الأساسية لأعمال القطاع الخاص من خلال تحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية للاستثمار.

تنمية الصناعات الصغيرة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة. وتطوير أساليب مبتكرة لدعمها، لاسيّما من خلال التجمعات العنقودية والشبكات ومجموعات الدعم الذاتي وحاضنات الأعمال.

إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل البنى المؤسسية اللازمة لتنفيذه والإشراف عليه.

ومن حيث أولويات الأطر المؤسسية فإننا نقترح إنشاء عدد من الأطر المؤسسية اللازمة خلال هذه المرحلة وذلك كالتالي:

- **هيئة وطنية لتنسيق الدعم الإنساني** في اليمن، وقد سبق الحديث عنها في السيناريو الأول.

- **الصندوق الدولي لدعم التنمية في اليمن** (صندوق ائتماني متعدد التمويلات)، ويمثل هذا الصندوق الوعاء المالي لكافة موارد الدعم الخارجي (قروض، منح) التي يحصل عليها اليمن من شركاء التنمية ويعيد تخصيصها على القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق خطة إعادة الإعمار المقرة من الحكومة، ويأتي إنشاء الصندوق لتجاوز التحديات التي واجهتها اليمن خلال تجربتها السابقة مع المانحين وأهمها طول فترات تخصيص التعهدات المالية وإنفاذها. مع العلم أنه بالإمكان أن يكون الصندوق خاضعاً للإشراف من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي.

- جهاز إعادة الإعمار والذي سيتولى:

- وضع استراتيجية عمل موحدة لجهود إعادة الإعمار ومعالجة القضايا والاحتياجات الإنسانية العاجلة في المناطق المتضررة من الأحداث والعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- وضع معايير وآليات العمل للهيئات والوحدات التنفيذية التابعة له والعاملة في المحافظات المختلفة أو في قطاعات محددة.
- الإشراف المباشر على تنفيذ المشاريع ذات العلاقة وفي كافة المراحل (الإعداد، التنفيذ، المتابعة).
- التواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات

العلاقة وقيادات السلطة المحلية في القضايا المتعلقة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة.

- الترتيب للاجتماعات واللقاءات وورش العمل المخصصة لجهود إعادة الإعمار ومعالجة القضايا والاحتياجات الإنسانية العاجلة في المناطق المتضررة من الأحداث.

تتطلب استراتيجية إعادة الإعمار ترابط كبير بين الجوانب السياسية والأمنية من جهة وبين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وفي هذا السياق يمكن العمل في مسارين متوازيين وهما:

- المسار السياسي والأمني: والذي يركز على جوانب بناء السلام وتدعيم المصالحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين والمتصارعين في الحرب الحالية، من خلال إجراءات بناء الثقة وإقامة حكومة شراكة وطنية والاتفاق على فترة انتقالية واضحة المعالم والمهام ومحددة الفترة الزمنية، فضلاً عن الاتفاق على آلية حل الإشكاليات التي قد تنشأ خلال الفترة الانتقالية وبالأخص تلك المتعلقة بالقضايا المصيرية مثل قضية الأقاليم والانتخابات. وفي الجانب الأمني من المهم سحب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وإعادتها إلى مخازن الدولة وتسريح المليشيات وإعادة دمجهم في المجتمع من خلال دمج جزء من المقاتلين في هيكل الجيش والأمن وبما لا يثقل على موازنة الدولة وإعادة الموظفين في الجهاز المدني إلى وظائفهم.
- المسار الاقتصادي والاجتماعي: ويهدف إلى جبر الضرر للمتضررين من الصراع المسلح خلال الفترة الماضية وإعادة إعمار البنى التحتية والمنشآت العامة ويركز على إنعاش سبل المعيشة للأفراد والمجتمعات المحلية وتمويل برامج الإقراض الصغير والأصغر للشباب وبما يمكن من التخفيف من حدة الفقر ومخاطر البطالة ويسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي، فضلاً عن أهمية الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ينبغي التركيز في موضوع إعادة الإعمار على جوانب الإدارة والنزاهة والشمول والمسئولية، فقد أثبتت العديد من تجارب إعادة الإعمار في بلدان مختلفة (لبنان، العراق، الكنغو الديمقراطية) وجود فساد في صناديق إعادة الإعمار وتحولها إلى ثقب أسود يلتهم الموارد المحلية والمساعدات الخارجية، فضلاً عن استخدامه كأداة سياسية لتدعيم فئة أو منطقة أو حزب سياسي على حساب بقية المناطق والفئات والأحزاب.

4. شركاء التنمية ودورهم المساند في تنفيذ الأولويات والسياسات المطلوبة:

أظهرت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية والإقليمية والمحلية خلال العقدين الأخيرين أن عملية التنمية وفي ظل الظروف الطبيعية التي تعيشها البلدان المختلفة لم تعد قضية الحكومة وحدها كونها لن تتمكن منفردة من مواجهة تحديات التنمية والوفاء باحتياجات السكان والمجتمعات المحلية من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية وتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي بما يتطلبه من حشد للموارد المادية والبشرية اللازمة، الأمر الذي يتطلب ضرورة الشراكة في التنمية بين كل من الحكومة بمكونيها المركزي والمحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني إضافة إلى الدعم والمساندة الدولية.

ونظراً لما عانته عملية التنمية في اليمن في السنوات الماضية من تحديات كبيرة انعكست في عدم قدرة الحكومة على الوفاء بمتطلبات واحتياجات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الاحتياج من البنى التحتية والسلع والخدمات الأساسية وفشلها في الاقتراب من تحقيق أيا من أهداف التنمية الألفية الثمانية، فإنها اليوم وبعد هذا التدمير جراء الحرب والصراعات السياسية بحاجة ماسة إلى إيجاد شراكة حقيقية وفاعلة بين شركاء التنمية بهدف تسريع جهود إعادة الإعمار والعودة إلى مضمار التنمية من جديد.

وإلى جانب الدور الحكومي الرئيسي في عملية إعادة الإعمار والتنمية والمتمثل في جوانب التخطيط وحشد

الموارد المالية المحلية والخارجية وحشد الإمكانيات الإدارية والفنية والتنظيمية والقيام بعمليات التنفيذ للسياسات والإصلاحات والمشاريع والرقابة عليها يبرز وبوضوح أهمية الدور الملقى على عاتق شركاء التنمية الآخرين من قطاع خاص، ومنظمات مجتمع مدني، ومانحين إقليميين ودوليين ومنظمات دولية.

وفي هذا السياق يمكن اقتراح مجموعة من الأدوار والمهام التي ينبغي على شركاء التنمية القيام بها لمساعدة الحكومة في الانتقال من مرحلة الصراع والحرب إلى مرحلة التعافي والإعمار والتنمية.

1-4. دور ومهام القطاع الخاص:

بينت هذه الدراسة في الجزء الأول منها أن القطاع الخاص يلعب دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية اليمنية من خلال مساهمته الكبيرة في خلق الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العمالة والاستثمار، فضلاً عن دوره المحوري في قطاع التجارة الداخلية والخارجية، وتزداد مساهمته يوماً بعد آخر في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية وبالذات خلال الأزمات والحروب.

إن إيجاد دور محوري ومؤثر للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والحياة العامة اليمنية يتطلب في المقام الأول العمل على إزالة التحديات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص سواءً كانت تلك التحديات ذاتية ومتعلقة ببنيان القطاع الخاص نفسه أو تحديات خارجية مرتبطة بالبيئة العامة والتوجهات الحكومية تجاهه.

من المهم الاستفادة من التجارب العالمية التي أعطت القطاع الخاص أدواراً مختلفة للمساهمة في عملية بناء السلام وإنهاء الحرب وإعادة الإعمار (25)، ومن أهم تلك التجارب تجربة سيرلانكا والتي شهدت حرباً عرقية وطائفية، ومع جهود إحلال السلام بادرت الغرفة التجارية بإنشاء لجنة لدعم ومناصرة مبادرة السلام بين الفرقاء المتحاربين كما أسهم القطاع الخاص في دعم الحملات الشعبية لتشجيع المواطنين على الحديث عن أهمية السلام بما لذلك من أهمية في التأثير على الرأي العام وتحويله لصالح بناء السلام.

وفي موزمبيق وبعد إنهاك الحرب لكافة المتصارعين ونجاح جهود الأمم المتحدة في تحقيق السلام ساهم القطاع الخاص بإيجابية في عملية بناء السلام من خلال عودة الاستثمارات الخاصة مما عزز الثقة بالاقتصاد، كما أسهم القطاع الخاص بتوفير حاجة السوق المحلي من الغذاء والمستلزمات الغذائية، وأسهموا في جذب استثمارات الأجنبية إلى البلاد.

أما في افغانستان فقد قام كل من صندوق النقد الدولي والوكالة السويدية للتعاون الدولي بإنشاء صندوق دعم الاستقرار النظام المالي والحد من معدلات التضخم المرتفعة، وقد كان للدعم الموجه للبنك المركزي الأفغاني أثر في البدء بإنعاش قطاع التمويل الأصغر. كما أن سياسة "الأفغاني أولا (26)" التي أطلقت كتوجه غير ملزم للمانحين في الشراء من السوق المحلية وعبر القطاع الخاص المحلي الأثر الفاعل في تنشيط دور القطاع الخاص، والتي أثمرت ما يقارب مليار دولار أنفقت في الاقتصاد المحلي وساهمت في خلق آلاف الوظائف.

وبناءً عليه يمكن القول أن دور القطاع الخاص في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية سيكون أكثر تأثيراً مما كان في السابق نظراً لحجم الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي ستكون متاحة له في هذه المرحلة، ومن المتوقع أن يلعب القطاع الخاص أدواراً عدة أهمها:

- **أدوار بالشراكة مع الجهات الحكومية وبقية شركاء التنمية:**

* المساهمة في التوعية والتعريف بجهود إحلال السلام وأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر من خلال منظماته المختلفة العاملة في مختلف المحافظات والمدن اليمنية.

26- THE ROLE OF THE PRIVATE SECTOR IN FRAGILE AND CONFLICT-AFFECTED STATES, WORLD DEVELOPMENT REPORT, July 2010 (updated April 2011).
26- Scott Gilmore, Peace Dividend Trust, email exchange of 12 February 2010

* المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية والخطط الحكومية لإعادة الإعمار والتنمية وفي لجان التعاون الإقليمي والدولي، والتنسيق مع الجهود الرامية إلى التكامل والاندماج الاقتصادي الثنائي والإقليمي والدولي.
* المساهمة في تطوير وإعادة إعمار البنية التحتية بنظام الشراكة مع الحكومة (PPP)، من خلال انتهاج العديد من الأساليب والطرق المستندة على المفهوم الواسع للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مثل: (عقود الإدارة، عقود التأجير، عقود التمويل).
* المشاركة مع الحكومة والمانحين في إنشاء عدد من الآليات التمويلية المشتركة تتولى عمليات التمويل والإقراض للمشاريع المتوسطة والصغيرة وحاضنات الأعمال تستهدف مساعدة الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة بما لها من مردود إيجابي على التنمية.
* اقتراح أساليب مبتكرة لدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لاسيّما من خلال التجمعات العنقودية والشبكات ومجموعات الدعم الذاتي.
* تسديد التزاماته المالية تجاه الدولة والمتمثلة في الرسوم والضرائب حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ خطط إعادة الإعمار وتحقيق متطلبات الاستقرار الاقتصادي والمالي اللازم لإيجاد بيئة اقتصادية واستثمارية مناسبة لعمل القطاع الخاص.

- **أدوار منفردة للقطاع الخاص وبالأخص فيما يتعلق بجوانب الاستثمار والتشغيل والتوظيف.**

* إعادة النشاط الاقتصادي وعودة الاستثمارات الخاصة إلى الداخل وبما يعزز الثقة بجهود إحلال السلام وبقدرة الاقتصاد الوطني على النهوض من جديد.
* المساهمة في توريد وتوفير مستلزمات إعادة الإعمار من سلع وخدمات أساسية محلية وخارجية، إلى جانب القيام بعمليات التنفيذ لمشاريع إعادة الإعمار من خلال شركاته المتخصصة سواءً بصورة مباشرة أو بعقود من الباطن مع شركات إقليمية ودولية.
* المساهمة في توظيف الشباب وبالأخص المنخرطين في الصراع مع المليشيات المختلفة وبما يسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وتخفيف معدلات الفقر في المجتمع.
* خلق كيانات وتحالفات اقتصادية جديدة قادرة على المنافسة والشروع في تحويل الشركات والمؤسسات الخاصة الفردية أو العائلية إلى شركات ومؤسسات مساهمة قادرة على الصمود والمنافسة في ظل بيئة اقتصادية مفتوحة ومنافسة من قبل الشركات الإقليمية والدولية.

2-4. دور المنظمات الدولية والدول المانحة:

يمثل المانحون (دول، ومنظمات دولية) شريكاً مهماً بالنسبة لليمن، فإلى جانب شراكتهم التنموية للحكومات خلال العقود الماضية أعطت أحداث الثورة الشبابية الشعبية 2011 للمانحين دورا سياسيا في اليمن من خلال تدخلهم في الوساطة بين النظام والمعارضة وصولاً إلى ما سمي بالمبادرة الخليجية لنقل السلطة في اليمن وآليتها التنفيذية، التي أعدت من قبل الدول الخليجية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبعض الدول المهتمة بالشأن اليمني والتي سميت بعد ذلك بمجموعة الثمانية عشر لدعم تنفيذ ومتابعة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة والمنظمة لانتقال السلطة في اليمن وسير المرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم من خروج الأطراف اليمنية عن الاتفاقيات السابقة المنظمة لانتقال السلطة في اليمن وإدارة المرحلة الانتقالية، وتحولهم إلى مربع الصراع والحرب وبمشاركة إقليمية، فإن العديد من الدول المانحة وعلى رأسها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وكذلك بعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة

والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما تزال تعتبر نفسها شريكا لليمن في انهاء حالة الحرب، والعودة إلى المسار السياسي التوافقي والمسار التنموي من جديد.

وفي هذا الصدد فإننا نرى أنه بإمكان الدول الإقليمية والدول الأخرى والمنظمات الدولية أن تكون شريك لليمن في صناعة السلام، وعودة اليمن إلى المسار التنموي المبني على التوافقات السياسية بين فرقاء الحرب والصراع من خلال ممارستهم عدد من الأدوار أهمها:

- أدوار ضاغطة لتحقيق السلام والمصالحة، من خلال أدواتها التقليدية المبنية على سياسات الترغيب المتمثلة في زيادة دعمها التنموي لليمن ومشاركتها في تمويل إعادة الإعمار لما خلفته الحرب ومنحها بعض أمراء الحرب حق اللجوء والإقامة في أراضيها حتى يتاح لليمن الانتقال إلى بناء السلام بعيداً عنهم وعن مخططاتهم. ومن جهة أخرى عبر سياسات الترهيب القائمة على فرض العقوبات الدولية بحق المعرقلين للتسوية السياسية والتلويح بمحاكمتهم دولياً على جرائم الحرب التي اقترفوها بحق المواطنين، إلى جانب التلويح بوقف المساعدات المالية التي يقدمونها.
- مساهمتهم المباشرة في إعادة الإعمار في اليمن وإعادة الاقتصاد اليمني إلى المسار التنموي من جديد والذي بدوره سيشجع عمليات بناء السلام في اليمن وضمان استقراره بما لذلك من تأثير مباشر على السلم الإقليمي والدولي ويمكن أن تأخذ هذه المساهمة أشكال عدة منها:

* المساهمة في تمويل عمليات إعادة الإعمار من خلال تقديمهم للمساعدات النقدية والعينية التي يحتاجها اليمن خلال المرحلة المقبلة وبما يساعد الحكومة اليمنية في تجاوز آثار الحرب وتعويض المتضررين سواءً كانوا أفرادا أو جماعات أو قطاعات اقتصادية واجتماعية.
* العمل على عودة وكالاتها التنموية التي كانت عاملة في اليمن، وفتح فروع لوكالات تنموية جديدة وتحسين أداء وعمل هذه المؤسسات من خلال جلب الخبرات الفنية اللازمة وتشجيعهم على العمل في البيئة اليمنية.
* اعتماد آليات التدخل المباشر عن طريق قيام الممول بتأمين المشتروات وعمل التعاقدات مع الجهة المنفذة مباشرة وبحسب إجراءاته المالية والإدارية للمشاريع والأولويات التي تقرها السلطات المحلية، ويتم طلبها من المانح، وتتميز هذه الآلية بمطابقتها لإجراءات المانح ولا تتطلب التزام طويل.
* التحويل المباشر للموارد المالية لآليات ومشاريع موجودة وموثوقة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، والتي يتوفر لهما آليات تنفيذ جيدة وأنظمة مالية وإدارية مناسبة ومتوافقة مع إجراءات المانحين، ولديها قدرة عالية على المتابعة والتقييم وإعداد التقارير.
* زيادة إشراك المكون المحلي في مشاريعهم من خلال منح عقود التنفيذ للشركاء المحليين من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني، وبما يسهم في بناء القدرات المحلية من جهة وزيادة استفادة الجهات المحلية من عمليات التمويل وضمان ألا تكون محصورة بين المانحين وشركاتهم وخبرائهم.
* توجيه المساعدات عبر القنوات الحكومية قدر الإمكان وبما يضمن تواؤم أولويات التنمية في اليمن مع توجهات المانحين التنموية، وتسهيل إجراءات تخصيص وإنفاذ التعهدات المالية لتجاوز معوقات التخصيص والإنفاذ التي كانت سائدة في الفترة الماضية، وفي هذا الصدد يمكن العمل على إنشاء صندوق ائتماني متعدد التمويلات يمكن لجميع الدول والمنظمات الدولية المانحة إيداع تعهداتها فيه.
* رفع القيود وإعادة فتح القنوات المالية والمصرفية العالمية مع البنوك اليمنية لتمكينها من القيام بدورها في استعادة النشاط الاقتصادي ودمج

المؤسسات المالية اليمنية في النشاط الاقتصادي العالمي.

* المساهمة في وضع السياسات التنموية وسياسات الإصلاحات اللازمة لتعزيز الديمقراطية وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد ومراقبة تنفيذها، وبالأخص المساهمة في صياغة خطة إعادة إعمار مترابطة وشاملة بالتنسيق مع بقية شركاء التنمية.
* التشاور مع الحكومة اليمنية في تصميم وتنفيذ المشاريع، وهذا الإجراء يضمن للحكومة اليمنية المزيد من ملكية المساعدات الخارجية والاستفادة من خبرات المانحين في عمليات التخطيط وتنفيذ المشاريع من جهة، ومن جهة أخرى يتيح للمانحين قدرة عالية على مراقبة مستوى تنفيذ المشاريع ومدى تحقيقها للأهداف المنشودة منها.
* تفعيل عمل مجموعة أصدقاء اليمن كمنتدى تنسيق خاص بالمانحين وداعمي السلام في اليمن، والتزامه بعقد اجتماعات تشاورية دورية يعقبها اجتماعات مع الجهات الحكومية المعنية والمكونات السياسية الفاعلة وذلك لتنسيق الجهود الإقليمية والدولية الداعمة لليمن وضمان عدم تكرار الصراعات مستقبلاً وضمان دفع الجهود التنموية إلى الأمام.

قائمة المراجع:

1. تقرير التنمية البشرية 2015، UNDP
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الإنسانية العربي 2009م.
3. المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ، إعادة إعمار العراق، ايلول 2004.
4. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2013 .
5. البنك الدولي ، اليمن – الآفاق الاقتصادية2016
6. http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-outlook-fall-
7. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، متطلبات التنمية لتعزيز بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، 2010م.
8. التقرير الاقتصادي اليمني 2016 (تقرير غير منشور) .
9. البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012 - 2014.
10. الشراكة في التنمية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المانحين في الرياض سبتمبر 2012.
11. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية
    - العدد (8) ، أكتوبر 2015.
    - العدد (11) ، فبراير 2016.
    - العدد (14) ، مايو 2016.
    - العدد (20) ، نوفمبر 2016
12. وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، أعداد مختلفة .
13. وزارة الكهرباء والطاقة، تقرير الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة في قطاع الكهرباء، 21 مارس 2016
14. الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين، برنامج الإصلاحات الاقتصادية واستعادة الثقة 2014.
15. المركز القانوني للحقوق والتنمية http://legalcenter-ye.blogspot.com/ .
16. نبيل محمد الطيري، تقدير الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية في ظل الحرب والصراعات2011-2015
17. نبيل الطيري، إعادة الإعمار: استيعاب الدروس السابقة والاستفادة من التجارب، ورقة عمل مقدمة للمرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، صنعاء أكتوبر 2016 .
18. منصور علي البشيري ، التنمية والمساعدات الخارجية في اليمن، ورقة عمل مقدمة للمرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2015
19. هيثم أحمد عيسى، السياسات الكلية وإعادة البناء والتنمية في سورية ، مارس 2014
20. UNDP, Small& Micro Enterprise Promotion Service- Rapid Business Survey: Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity.
21. OCHA, Yemen Humanitarian snapshot, October 2016